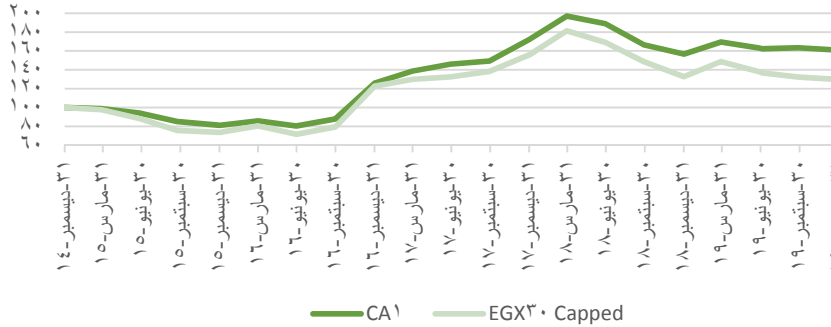


محظة الصندوق

أداء الصندوق

الأداء	الفترة
-١,٦%	الربع الرابع ٢٠١٩
٢,٦%	لغاية منذ بداية العام ٢٠١٩
-٩,٠%	٢٠١٨
٦٠,٨%	منذ ٥ سنوات
١٤٥٨,١%	منذ التأسيس

توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الرابع لعام ٢٠١٩

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم راس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزنة وسندات الخزنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	أسواق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	أكتوبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	٤٠٩,٩
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٢٧٦
كود الصندوق في Bloomberg	EFGCRAI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٤

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك كريدبي اجريكول مصر	
تليفون	١٩٠٧٧
فاكس	+٢٠٢- ٢٧٣٨٠٥٨٤
العنوان الالكتروني	http://www.ca-egypt.com/

تحليل السوق

أداء سوق والاستراتيجية

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 بـ ٧,١% خلال عام ٢٠١٩ في حين انخفض مؤشر EGX30 Capped بـ ٢,٣%. وقد حدث التباين بين أداء المؤشرين نتيجة أداء سهم البنك التجاري الدولي الذي ارتفع بـ ٤١,٨% خلال العام مما أدى إلى زيادة الوزن النسبي للبنك في مؤشر EGX30 من ٣٢,١% في بداية العام إلى ٤٢,٠% في نهاية العام، في حين أن وزن البنك في مؤشر EGX30 Capped تم تثبيته عند أقصى حد ١٥% طبقاً لقواعد المؤشر. نعتقد أن أداء السوق كان واقعي خلال عام ٢٠١٩ حيث كان مجزياً للشركات التي لديها قوائم مالية قوية وتدفقات نقدية إيجابية مما يعطيها قدرة على نمو الإيرادات والارباح بصورة منتظمة، في حين تأثرت الشركات الصناعية بسبب الانخفاض في أسعار السلع مما أثر على إيراداتها، مزدوجاً مع زيادة في سعر التكلفة بسبب استراتيجية الحكومة لتحرير أسعار الطاقة بالإضافة إلى نسبة الديون المرتفعة.

نلاحظ أن التذبذبات التي شهدتها الأسواق الناشئة بالإضافة إلى التطورات الاجتماعية والسياسية أثرت سلباً على السوق المصري، ولكن نعتقد أنه باستقرار الأوضاع المالية والسياسية سيعاود السوق اتجاهاه التصاعدي للأسباب التالية: (١) استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية خصوصاً أن مصر حققت فائض في الموازنة، وخفضت عجز الحساب الجاري بالإضافة إلى توقعات لتحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي في حدود ٥,٥% - ٦,٠% خلال السنة المالية القادمة (٢) يتبنى البنك المركزي سياسة التوسعية حيث قامت لجنة السياسة النقدية بخفض الفائدة بـ ٢,٥% خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، بالإضافة إلى المبادرات الجديدة التي يتخذها البنك المركزي والحكومة لدعم نمو القطاع الخاص. (٣) انخفاض معدلات التضخم بالإضافة إلى انخفاض الفوائد سيؤدي إلى تعزيز الاستهلاك الخاص مما سينعكس على ربحية الشركات. (٤) وجود اهتمام أجنبي في سوق الدين المصري بإجمالي استثمارات أجنبية تبلغ ١٧ مليار دولار في الأثون المحلية على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة وتقدير قيمة الجنيه المصري بحوالي ١١,٥% مقارنة بالدولار خلال عام ٢٠١٩.

نعتقد أن السوق المصري مريح من حيث التقييم الذي يتداول عليه حالياً، بمضاعف ربحية منخفضة تاريخياً عند مستوى ٨,٠ مرة لعام ٢٠٢٠ مما يعني خصم بنسبة ٣٩,٠% من مضاعف ربحية MSCI للأسواق الناشئة لعام ٢٠٢٠ الذي يبلغ ١٣,٢ مرة. نلاحظ أن تاريخياً عندما تداول السوق عند مستوى مضاعف ربحية يقدر بـ ٨,٠ مرات، أداء ١٢ الشهر التالي لم يسجلوا أداء سلبى وبناء على مجموعة من الملاحظات تحقق عائد إيجابي بأدني عائد ١٧% وأقصى عائد ٩٣% ومتوسط بلغ ٥٤%.

الاقتصاد المصري

- ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥,٦% في الربع الأول من ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥,٣% في الربع نفسه من العام المالي السابق، وتستهدف الحكومة وصول معدل النمو إلى ٦,٠% في الفترة المتبقية من العام المالي الحالي
- خفضت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي أسعار الفائدة بنحو ١٠٠ نقطة أساس. لتصبح سعر الفائدة على الإيداع ١٢,٢٥% وعلى الإقراض ١٣,٢٥%، مما يعني إجمالي ٤٥٠ نقطة في عام ٢٠١٩ و ٦٥٠ نقطة منذ فبراير ٢٠١٨
- أعلن البنك المركزي رفع الحد الأقصى لقروض الأفراد إلى ٥٠% من الدخل الشهري بدلاً من ٣٥%. وسيطبق الحد الأقصى الجديد على القروض لأغراض استهلاكية بما في ذلك القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وقروض السيارات للاستخدام الشخصي. ورفع البنك المركزي الحد الأقصى للقروض المعيارية للإسكان الشخصي إلى ٤٠% بدلاً من ٣٥% حالياً. ويأمل قطاع السيارات أن تؤدي تلك الخطوة إلى إنعاش السوق
- رفعت وكالة موديز تصنيفها الائتماني لمصر إلى (B+) بنظرة مستقرة
- انخفضت نسبة البطالة في الربع الثالث من العام حيث وصلت إلى ٧,٨% مقارنة بـ ١٠,٠% في الربع الثالث من عام. بالإضافة إلى ذلك ارتفعت القوة التشغيلية بحوالي ٠,٣٤ مليون لتصل إلى ٢٨,٤ مليون مواطن
- ارتفع احتياطي النقد الأجنبي من ٤٥,٣٥ إلى ٤٥,٤٠ مليار دولار في شهر ديسمبر ٢٠١٩ وهو ما يعني نسبة تغطية تبلغ ٨,٢ شهر من الواردات
- زيادة معدل التضخم خلال شهر ديسمبر ليصل إلى ٧,١% بالمقارنة بـ ٣,٦% في شهر نوفمبر